



Wilton Park



تقرير

سوريا: العمل مع اللاعبين المحليين لزيادة وصول الخدمات الانسانية

الاثنين 9 – الأربعاء 11 آذار 2015 | WP1384

بالتشارك مع:



و بدعم من:





Wilton Park

تقرير

سوريا: العمل مع اللاعبين المحليين لزيادة وصول الخدمات الانسانية

الاثنين 9 – الأربعاء 11 آذار 2015 | WP1384

المنعقد في الأردن

المخلص التنفيذي

دخلت سوريا السنة الخامسة من الحرب الأهلية وتشهد الآن أكبر أزمة انسانية في العالم، وفي ظل غياب أمل بحل قريب للنزاع تواجه المنظمات الانسانية تحديات تعيق وبشكل جدي استجابتها الانسانية الفعالة. حيث تعاني المنظمات الدولية من تزايد القيود التي تحول دون وصولها بسبب ما تفرضه الحكومة أو المجموعات المسلحة في سوريا من تقييدات. هذا وقد عملت المنظمات المحلية السورية على سد هذه الفجوة باستخدام معارفها وشبكاتها في البلد ليقدموا المساعدة والحماية للسكان. إلا أن هذه المجموعات المحلية تناضل للحفاظ على عملياتها بسبب صعوبة الوصول إلى الأموال. ومن أجل تعزيز العمل الانساني ينبغي تغيير الطريقة التي يتم بها، وينبغي تقوية التعاون والثقة بين المنظمات بالإضافة إلى الحاجة إلى تغيير تشريعات مكافحة الإرهاب والعقوبات الدولية ومعالجة مشكلة انعدام المرونة في التمويل.

ولكي تتمكن من مواجهة هذه المشاكل هناك حاجة لوجود منظور يركز على السكان السوريين المتأثرين بالنزاع بالإضافة إلى شراكات حقيقية تمكّن المنظمات المحلية والدولية من أن تكمل دور بعضها ومن العمل بشكل أكثر فاعلية. إن التمويل الأساسي طويل المدى والمرن للمنظمات السورية أمر ضروري لهم ليتمكنوا ليس فقط من الاستمرار ولكن أيضاً لتقوية عملهم. هذا ومن شأن التدريب المناسب أن يمكن المنظمات المحلية من الوصول إلى مستوى أكثر احترافية، ما يساعدها على تحقيق المعايير الاحترافية المقبولة عامة.

ومن بين الاجراءات الملموسة المحتملة إنشاء مظلة من الأطر أو المنصات الجديدة من بين السوريين المحليين والسوريين في الشتات ليقدموا خدمات تبادل المعلومات والتنسيق والتدريب المناسب. وهذه من شأنها أن تأتي بطرق ابتكارية في النظر إلى التمويل وفي تعزيز المناصرة المشتركة والشراكات. إن الانفتاح والالتزام أمران ضروريان لظهور نموذج مساعد وكفؤ ومجدد في سوريا، ولظهور طرق عملية لتعمل بها المجموعات الدولية والمحلية معاً.

السياق

لقد دخلت سوريا عامها الخامس من النزاع ولا يوجد حل في الأفق. وبلغ عدد الوفيات 220,000، وعدد النازحين 7.6 مليون، وأكثر من 3 مليون سوري [نزحوا] إلى دول مجاورة¹. وبالتالي الحاجة إلى العمل الانساني أكبر من أي وقت مضى. ومنذ بداية النزاع قدمت وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الدولية غير الحكومية التعاون مع المنظمات المحلية (منظمات المجتمع المدني) التي وضعت هيكليات لتقديم المساعدة والعون حول وداخل سوريا. غير أن الكثير من المنظمات المحلية/الإقليمية لازالت هزيلة الارتباط بالنظام الرسمي أو أنها تعمل بشكل مستقل تماماً عنه. ويتسم الوضع حالياً بغياب فهم اللاعبين لأدوار بعضهم البعض وقدراتهم إلى جانب عدم اتفاقهم على الأهداف والأساليب. والسؤال هنا إذن، أين وكيف يمكن للمنظمات المحلية والدولية أن تعمل معاً؟ وما هي الآراء المتباعدة؟، ومتى يقرروا العمل بشكل منفصل؟. كيف يمكن للمنظمات المحلية والدولية أن تتعاون بشكل كفؤ وضمن مجموعاتهم الخاصة؟ وما هي التحديات التي يواجهون؟ وما هي قدرتهم على تقديم المساعدة الانسانية؟

¹ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2015/02/15

في سياق هذا جاءت ورشة "سوريا العمل مع الفاعلين المحليين لزيادة الوصول الانساني" بهدف تقديم حوار مفتوح بين مجتمع المانحين والمنظمات الدولية و المنظمات المحلية/الدولية. والواقع أن كل منظمة تعالج جزءاً من المقاربة لتقديم المساعدة داخل سوريا إلا أنه لم تجد أي واحدة منها حلاً شاملاً. ويقدم هذا التقرير ملخصاً للنقاشات التي دارت خلال الورشة: حيث يستعرض التحديات والفجوات في قدرات مجتمع العون على تقديم المساعدة الانسانية، والمتطلبات والتغييرات اللازمة لتحقيق مساعدة أفضل لأولئك الذين يعانون من حاجة إنسانية ماسة، ويبين نماذج تشغيلية محددة يمكن أن تكون أنسب للأزمة الحالية.

التحديات والفجوات

يواجه عمل تقديم المساعدة الانسانية الذي تقدمه المنظمات المحلية والدولية عدداً من التحديات المختلفة.

انعدام الثقة:

1. يبدو أن جو انعدام الثقة بين المكونات المختلفة ضمن نظام المساعدة الانسانية ينزلق تدريجياً لتصبح علاقة عدائية. وقد كان هناك إحباط منتشر بين المنظمات الانسانية بسبب انعدام الحلول السياسية حيث شعرت أنها غارقة في خطورة وفداحة النزاع. وهناك احساس بخيبة الأمل لدى المنظمات السورية بسبب عدم تصرف المجتمع الدولي. وتتجلى مشاكل الثقة تحديداً في عدم الرغبة بمشاركة المعلومات خوفاً من أن تقع في الأيدي الخاطئة ما يعرض بالتالي العاملين في المساعدة أو المنتفعين منها. إن الشك قد يؤدي إلى تشكيل أنظمة متوازية بالكامل، الأمر الذي يعيق أي محاولة للتعاون بالرغم من الحاجات الملحة.

المجتمع المدني السوري:

2. تنفذ منظمات المجتمع المدني السورية عدداً كبيراً من المشاريع في الميدان وفي الدول المجاورة بدعم من المجالس المحلية في سوريا وبعض الدعم من المانحين و المنظمات الدولية. وعلى الرغم أنهم قادرين على تقديم نطاق واسع من الأنشطة والوصول إلى القطاعات المختلفة من المجتمع، تواجه المنظمات المحلية وشبكتها عدداً من المعوقات. فعمر الكثير من منظمات المجتمع المدني أقل من النزاع وتتعرف بأنها تقتصر إلى الخبرة الضرورية والمهارات اللازمة للاستجابة للحاجات. وهناك درجة عالية وملحوظة من عدم الرغبة لدى الكثير من المانحين في دعم المبادرات المحلية بشكل مباشر. وبشكل أساسي أنشأت منظمات المجتمع المدني هذه علاقات مع منظمات سورية كبيرة خارج البلاد وتجد منها دعماً مناسباً تحتاجه لتعمل بفاعلية.

3. يحتاج الشعب السوري إلى المجتمع الدولي. إلا أن على المجتمع الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار التقاليد والطرق التي تعمل على أساسها المنظمات السورية، وعليهم بالتالي أن يعدلوا على أنظمتهم. يواجه اللاعبون غير السوريون عادة صعوبات في فهم الصورة السورية الفسيفسائية بما فيها من عناصر ثقافية وحتى اللغة. وعلى الرغم من أن المساعدات الانسانية ينبغي أن تكون شراكة وتحالفاً إلا أنه نادراً ما يُسأل السوريون عن رأيهم. الأمر الذي يؤدي إلى الانطباع بأن منظمات المجتمع المدني هي ليست إلا وكياً ينفذ استراتيجية المنظمات الأخرى وتحمل جميع المخاطر دون أن تحظى بالإشادة المناسبة أو حتى الدعم.

ممارسة العمل الانساني وتشريعات مكافحة الارهاب

4. على منظمات المساعدة الانسانية أن تقاوم الإغراء باتباع مقاربة معيارية. فهناك حاجة للتكيف مع السياق وإدراك ان المقاربات التي تطورت أثناء نزاعات أخرى قد لا تنطبق على سوريا. فسلامة الموظفين الدوليين والمحليين يضيف صعوبة إلى بيئة العمل المعقدة أصلاً. وتتمكن القليل من المنظمات من الوصول بشكل مباشر للناس بسبب انعدام الأمن العام الناشئ عن القتال المحتدم، والصعوبات الإدارية، والمعوقات المتعمدة التي يضعها المتحاربون.

5. وفي محاولة لمكافحة الارهاب عملت الدول مجتمعة وفرادى على تمرير تشريعاتٍ تحد من تدفقات التمويل وتقرض العقوبات مثل منع السفر، أو اعتبار فرد أو مجموعة كأحد الفئات الارهابية المحظورة. ينبغي أن تكون

منظمات المساعدة الانسانية على معرفة بالأثر المدمر المحتمل المترتب على أعمالهم من هذه الاجراءات، على سبيل المثال هل تعيق هذه الاجراءات من قدرة وكالات العون على المفاوضات مع مجموعات متنوعة لكي تتمكن من الوصول للمحتاجين؟. وحسب أحد العاملين في المساعدة الانسانية الدولية: "عند العمل في مناطق داعش توشك تشريعات مكافحة الارهاب أن تطغى على القانون الدولي الانساني". هناك افتراض غير محكي أن الناس تحت حكم داعش قد لا يستحقون المساعدة بالرغم من الواجب الانساني بتقديم العون لكل من يحتاجه. وهناك بعض المواضيع المهمة الغائبة نسبياً عن النقاشات، على سبيل المثال، قانون اللجوء الدولي، أو مسألة "مبدأ عدم الرد".

تسييس العون

6. إن السياسة وتسييس العون تحكّم تقديم المساعدة الانسانية في سوريا على الرغم من أن الاطلاع على تاريخ العمل الانساني يؤكد أن هذه ليست بالظاهرة الجديدة. يشعر العاملون في المساعدة الانسانية والمنظمات المحلية، والأمم المتحدة بتبعات القضايا السياسية. ويرى الكثيرون أن العبء المُلقى على المنظمات الجديدة لتثبيت أنها قادرة على القيام بالعمل غير عادل. فوضع الحكومة غير مستقر وهناك مناطق تسيطر عليها المعارضة في سوريا، وتحمل المنظمات ضغطاً كبيراً لتقديم المساعدات بناءً على الأجنداث السياسية للمعنيين المختلفين. إن السياسة جزء من النزاع غير أن العاملين في المعونة الانسانية لا ينبغي أن يسمحو لأنفسهم بأن يُسيسوا، وقد وافق الكثيرون على أنه هناك حاجة لإعادة تقييم طريقة نظرنا للمساعدة الانسانية وتطويرها، وكيفية تمويلها، وكيف ينبغي أن تُحمى من السياسة.

7. يواجه المانحون تحدياتهم الخاصة ليتعاملوا معها. فهناك القيود المالية وأيضاً هيكلاتهم الداخلية التي قد لا تسمح دائماً بالربط بين الدوائر الوزارية المسؤولة عن الطوارئ من جهة والمسؤولين عن قضايا التطوير من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك لديهم الكثير من الأزمات الطارئة والمعقدة التي عليهم أن يعملوا عليها، وبعض الدول المانحة الأصغر لا تمتلك بالضرورة القدرة على إدارة جميع الموارد البشرية، وعليها بالتالي أن ترتبها حسب الأولوية.

البيروقراطية وانعدام المرونة

8. تفقر الكثير من المنظمات المحلية إلى الهيكلية الرسمية فلا تستطيع أن توقع على الاتفاقيات الرسمية أو إصدار الصولات، علماً بأن كل هذه متطلبات يفرضها المانحون و المنظمات الدولية غير الحكومية. إن مراقبة تقديم المساعدة وإثبات تأديتها أمرٌ في غاية الصعوبة في البيئة السورية. وبالتالي تجد أن معظم المنظمات الدولية غير قادرة على دعم المنظمات المحلية. وللتعامل مع هذا التحدي لا يحتاج المانحون والمنظمات الدولية أن يغيروا نظامهم بشكل جذري، ولكن عليهم أن يكتفوه حسب الظروف، وأن يحددوا ما هي المتطلبات التي يمكن تكيفها مع الواقع على الأرض أو حتى التخلي عنها.

9. لا يبدو أن هناك رغبة كبيرة بشكل عام لدى المنظمات غير الحكومية الدولية أو المانحين لأن يكونوا أكثر مرونة واستجابة مثلاً من خلال تقديم التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الدولية. والحقيقة أن الكثير من اللاعبين المحليين يضطرون لقضاء الكثير من الوقت وانفاق الكثير من الموارد على جعل هيكلاتهم ونماذج تشغيلهم رسمية، الأمر الذي يضيف درجة أخرى من البيروقراطية والعمل الورقي. إضافة إلى ذلك، عملت الكثير من المنظمات الدولية على تعيين السوريين وتدفع لهم رواتب عالية، الأمر الذي يعني أن المنظمات الوطنية لن تتمكن من المنافسة. وبالتالي غادر الكثير من الموظفين السوريين داخل سوريا ليعملوا مع المنظمات الدولية، الأمر الذي ترك فجوة واضحة في الاستجابة للأزمة.

10. أثرت العقوبات المفروضة لمكافحة الارهاب سلبياً على قدرة المنظمات غير الحكومية السورية على الحسابات البنكية وتحويل الأموال. فالبنوك حذرة -وهي معذورة في ذلك- من الانخراط في أنشطة قد تخل بالتزاماتها

بموجب تشريعات مكافحة الارهاب. إن هذه مشكلة معقدة وعلى المنظمات الدولية والمانحين أن يبحثوا المشرّعين على الالتفات للحالات التي يؤثر بها نظام العقوبات سلباً على العمل الانساني. هذا وإن المنظمات السورية تواجه الكثير من التأخيرات في استلامها وتحويلها للأموال من أجل المشاريع في سوريا، الأمر الذي يعني أنهم لا يستطيعوا أن يدفعوا الرواتب أو أن يعتمدوا على المصادر الخارجية للدخل، وبالتالي يبحثوا عن التمويل من مصدر محلي. ويعتمدون أيضاً على بنوك متعددة، لكن سيكون من المفيد لو تمكنوا من استخدام بنك واحد.

11. تُنقل المخاطر عادة للمنظمات الصغيرة التي تعمل في سوريا. ونادراً ما تكون الأموال كافية بحيث تقدم للموظفين حماية أمنية، وتأميناً وتعويضاً للأسرة في حال تعرض العامل لحادث ناشئ عن تأديته للعمل حسب العقد. وبسبب المشاكل الأمنية فإنه على الكثير من المشاريع أن تتوقف وستتضرر المساعدة على المناطق التي يسهل الوصول إليها. ولذلك على اللاعبين الدوليين أن يكونوا أكثر وعياً بالمخاطر التي يواجهها الشركاء المحليون وعليهم أن يحددوا الاجراءات لكي يشاركوا بتحمل المسؤولية بشكل مناسب.

التدريب غير الكافي

12. تلقت منظمات المجتمع المدني السورية الكثير من جلسات التدريب المؤقتة، واتفق المشاركون المحليون والدوليون أنها في أغلب الأحوال لم تكن مناسبة. فعلى سبيل المثال تلقى الموظفون المحليون تدريبات متعلقة بكتابة اقتراحات للمشاريع، غير أنه لم يكن هناك تمويل لمقترحات المشاريع يقدمه المانحون لأن المنظمات المحلية لم تكن مسجلة. ومثال آخر، تقديم تدريب للناشطين في حين أن المنظمات المحلية بحاجة أكبر لتدريب مؤسسي يساعدهم على إدارة الأعداد المتزايدة من الموظفين. كما تطلب المنظمات المحلية برامج تدريبية محددة تلبى احتياجات كل منظمة.

المتطلبات والاحتياجات

ويهدف سد الفجوات المذكورة أعلاه تمت مناقشة معايير محددة.

أجندة الناس أولاً والشراكات الحقيقية

13. أكد الكثيرون أنه ينبغي تغيير المنظور لسوريا بحيث نركز على أجندة الناس أولاً، وعلى كيفية تأثير النزاع عليهم. فعلياً أن نضع التسييس الذي يعيق العمل الانساني جانباً. ويتحمل كل عنصر من المجتمع الدولي جزءاً من المسؤولية في الاستجابة للوضع. ففي حين أن المنظمات السورية تتمكن من الوصول بشكل أفضل تقدم المنظمات الدولية المهارات الفنية، أما المانحون فلديهم القدرة على تمويل المبادرات النافعة. عليهم أن يعملوا معاً كشركاء متكافئين يساهمون بتقديم الحلول من خلال مدخلات قيّمة وفريدة. كما ينبغي أن يكون هناك تقسيم للعمل، ومجال تعمل به جميع المستويات معاً من خلال حوار صادق لكي يتمكنوا من فهم جوانب القوة والضعف عند بعضهم البعض ويكملوا بعضهم من خلال الشراكات الحقيقية.

التمويل الأساسي طويل المدى والمرن

14. تحتاج المنظمات السورية للتمويل وللقدرة على دفع الرواتب والتكاليف العامة. وهذا يتضمن التمويل الأساسي ولكن أيضاً التمويل البرامجي الذي يمكّنهم من الاستمرار على المدى البعيد، ليتمكنوا على سبيل المثال من التخطيط مقدماً وتعيين الموظفين الذين لا يمكن تمويلهم من خلال التمويلات المبنية على مشاريع محددة. وينبغي أيضاً أن يتوفر تمويل مرّن للأنشطة التي لا تقع ضمن فئات محددة من بينها مثلاً تجديد جوازات السفر للسوريين الناشطين، ونركز على الحوالات النقدية والتي تعتبر أسهل إدارة من الناحية اللوجستية ولا تجذب الانتباه وتتكيف مع التغيرات السريعة في الميدان. إضافة إلى ذلك فإن منظمات المجتمع المدني بحاجة إلى آليات تجميع أموال مستدامة وليس تمويل مشاريع مؤقتة.

التدريب المناسب

15. تحتاج المنظمات السورية أن تحدد متطلباتها التدريبية للمنظمات الدولية غير الحكومية وللمانحين. حيث أنه ينبغي التركيز على بناء القدرات تحت مظلة تدريبية وعلى عملية تعليمية تتعلق بكيفية التكيف مع العالم الدولي من خلال تدابير هيكلية. وقد يشمل هذا دورة لغة، أو إدارة مشاريع، أو تجميع أموال، أو إدارة مالية، أو موارد بشرية. ولا ينبغي على الرغم من ذلك أن ينحصر هذا على التدريب الفني بل ينبغي أن يتضمن المراقبة والتخطيط الاستراتيجي. إضافة إلى ذلك هناك حاجة لأنظمة تدريب عن بعد للمشاريع في المناطق المحاصرة حيث أن هذه المشاريع على وجه التحديد صعبة للمراقبة والتقييم. وباستطاعة المنظمات الدولية أن تقدم نظاماً من المراقبة طويلة المدى لمنظمات المجتمع المدني السورية كأسلوب تدريب.

المناظرة

16. يركز الخطاب المتعلق بسوريا على قضايا محددة كالإرهاب. والواقع أن الناس لا تسمع الكثير عن العمل في الميدان والتحديات التي تواجهها المنظمات الدولية والمحلية في المناطق المتأثرة بالنزاع. هناك حاجة لمزيد من السبل للقيام بالعمل العام، ولدعوة الاعلام لأن ينقل بدوره القصص الحقيقية.

السبل المحتملة

لم تسع الورشة لتحديد التحديات والاحتياجات فحسب، لكنها قدمت حلولاً ملموسة أيضاً.

17. منصات لتقديم التدريب المناسب وإعطاء صوت أقوى

- إنشاء منظمات مظلة من مجموعات السوريين في الشتات التي يمكنها بشكل جمعي أن تتواصل مع الممولين المحتملين، وتستطيع أيضاً أن تقدم الدعم التدريبي للمنظمات غير الحكومية السورية الصغيرة.
- القيام برسم خارطة شاملة تدرس ما هو موجود من برامج بناء القدرات وتضع تحليلاً مقارن حول "ما ينجح منها وما لا ينجح، ومن هو الطرف الذي عليه تولي القيادة في ما يتعلق بكل عنصر".
- التركيز على كيفية عمل المنظمات غير الحكومية السورية بشكل أفضل في ما بينها، وتحديد كيف يمكن لهم أن يتعاونوا مع المنظمات غير الحكومية الدولية لإعطاء فرص متساوية لجميع المنظمات غير الحكومية السورية دون منح امتيازات لتلك التي وصلت أصلاً للهيئات والأموال الدولية.

18. الطرق الابداعية في النظر إلى التمويل

- يمكن أن تسهل آليات التمويل التجميحي علاقات التمويل التعاقدية ويستطيع المانحون أن يزيّدوا من مبالغ التمويل ومن الوصول المباشر. ومن بين الخطوات المهمة إزالة رسوم الحوالات بالإضافة إلى تقديم الحوالات النقدية.
- من المهم أن ندرك إمكانية إنهاء المانح، وهو أمر من الممكن تخفيف وطأته من خلال تقديم منح أصغر، أو من خلال تعبئة ميزانيات تنمية بهدف المساعدة في حمل العبء الذي يتحمّله نظام المساعدة الانسانية، وأيضاً لتقديم رؤية للمساعدة ذات مدى أبعد. وعلى المانحين بدورهم أن يبدؤوا بتقديم التأمين للموظفين المحليين العاملين داخل سوريا. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تدفع بالمانحين نحو موقف أكثر مرونة وأن تستجيب للاحتياجات من خلال تطوير ائتلافات وآليات تمويل مشتركة.
- يمكن أن تكون حملات التمويل المشترك مفيدة للمنظمات المحلية التي لا تتمتع بالضرورة بالوصول والاطلاع على التمويل. حيث تتمتع المنظمات غير الحكومية الدولية بالمصداقية وثقة مجتمع المانحين، أما المنظمات غير الحكومية المحلية فليدها النماذج والحالات التي تجلب المنح.

- إن المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الهيئات المقدمة للمنح قادرة على أن توقع العقود والموازنات للتشغيل، ويمكن مثلاً أن تسهل تسجيل المنظمات المحلية لدى البنوك المحلية، أو أن تسحب الأموال حتى مع عدم وجود حساب قائم.
- هناك عدد من التمويلات متعددة الجنسيات متاحة للمنظمات غير الحكومية بجميع أنواعها والتي تعتبر أداة لتمويل الأنشطة المحلية. وسيكون من المفيد أن يتم رسم خارطة لآليات التمويل المختلفة – عدا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة والدول المنفردة – لتحديد موارد التمويل الجديدة.

19. صوت واحد: المناصرة والشرابات

- استثمر في منصة مناصرة مرنة "والتي تتعدى مجرد مجموع اللقاءات المتعددة التي تكرر نفس القضايا". إن المنابر موجودة أصلاً (المنظمات غير الحكومية الدولية وأنظمة الأمم المتحدة للتنسيق) إلا أنه لا يوجد استثمار كافي في الجهود المنسقة، وعلى المنظمات المحلية أيضاً أن تتقدم للمانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية بمشاريع ملموسة لتبني مشاريع من التعاون.
- أخذ وقت مستقطع مع الدول المانحة وذلك لمناقشة الضرر الذي أحدثته السياسة على الجهود الانسانية، وكيف أنها أدت القدرة على العمل معاً.
- من المهم للمنظمات المحلية و الدولية ليس فقط أن تشارك المعلومات عندما تكون هناك اتفاقات تعاقدية ولكن أن تفعل هذا بشكل متكرر ومكثف، وذلك لتكون أكثر اطلاعاً ولتتمكن من تقييم الفجوات والاستجابة بشكل جمعي.

الخلاصة:

عادة ما يلتقي المجتمع الدولي ومنظمات المساعدة الانسانية والأكاديميون وخلال وبعد النزاعات وينتجون الدراسات والدروس المستفادة والتوصيات لتجنب المشاكل المستقبلية. لكن لا تتم بالضرورة المتابعة، ونحتاج لتنفيذ هذه التوصيات. ويكمن التحدي الأكبر في جمع مبادرة يمكن تطبيقها لسد الفجوة بين المجتمع الدولي والمؤسسات الحكومية ومنظمات المساعدة الانسانية الكبرى والمنظمات غير الحكومية السورية. ويمكن أن تحقق ذلك بطرق مختلفة منها: التقليل من المتطلبات لتسهيل التعاون وزيادة الحوافز من خلال سياسات المانحين وتبيان كلفة السياسات السلبية والتنظيم الذاتي والتعبئة بشكل أكثر فعالية. هناك حاجة لأن نكون واضحين حول الأهداف المشتركة، وحول الميثاق المشترك للتغيير لكي نحقق نتائج مستهدفة ولموسة ولكي نمكّن تقديم العون الانساني لكل السوريين المتأثرين بالنزاع.

دالفين ميشولان

ويلتون بارك | نيسان 2015

إن تقارير ويلتون بارك ملخصات موجزة للنقاط الرئيسية وخلصات المؤتمرات. وتعكس هذه التقارير تفسيرات الشخصية للمقررين لكتابة التقارير عن اجراءات المؤتمر – ولكنها لا تشكل بحد ذاتها أي سياسة مؤسسية لويلتون بارك، ولا تعكس بالضرورة آراء كاتب التقرير.

لقراءة تقارير ويلتون بارك الأخرى أو للمشاركة في مؤتمرات ويلتون بارك القادمة، نرجو زيارة موقعنا الالكتروني:

www.wiltonpark.org.uk

لاستلام نشراتنا الاخبارية الالكترونية وآخر التطورات حول المؤتمرات، قم بالاشتراك على الموقع الالكتروني:

<https://www.wiltonpark.org.uk/newsletter/>